النجف

صاحبها ورئيس تحريرها
هادي فياض

يحررها
طلاب كلية الفقه

« مجلة اسبوعية تعنى بشؤون الفكر والعقيدة »
(تصدر شهرياً موقتاً)

العدد السادس — شوال ١٣٨٢ — آذار ١٩٦٣ — السنة الخامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

رفعت عمادة كلية الفقه الى كل من سيادة رئيس الوزراء وسيادة وزير العدل ورئيس لجنة النظر فى لائحة قانون الأحوال الشخصية مذكرة شرحت فيها وجهات النظر فى المفارقات التي انطوت عليها هذه اللائحة والتي كانت مثار السخط العام لجميع الفئات المعتزة بدينها ومقدساتها ونحن إذ ننشر هذه المذكرة نؤيد ما جاء فيها من مبررات الالغاء ونرجو للجنة الموقرة ان ترفع توصياتها بهذا الشأن .

« هيئة التحرير »

سيادة رئيس الوزراء المحترم

سيادة وزير العدل المحترم

سيادة رئيس لجنة النظر فى لائحة قانون الأحوال الشخصية الأستاذ السيد محمد شفيق العاني المحترم

كان لنبأ تشكيل لجنتكم الموقرة للنظر فى قانون الأحوال الشخصية اعمق

علاقة المنطق بالمذاهب الفلسفية

وموقع منطق الكندي منها

بقلم : سليمان المدني

— ٢ —

بقي هناك شيء يجب ان نبينه ، ذلك هو اختلاف منهاج البحث باختلاف المواضيع التي يراد بحثها ، ففي الفلسفة الأولى (ما بعد الطبيعة) لابد لنا من استعمال « الفحص (١) التعليمي » أما في الطبيعة فالمنهج الرياضي لا يقودنا إلا الى الضلال ، لأنه انما وضع لما لا هيولى له ، أي لما لامادية فيه . اما الهيولى الذي هو « قوة موضوع لحمل الصور » فموضوعه الانفعال ، « فمن استعملها — أي الرياضة — في البحث عن الطبيعيات حار وعدم الحق » (٢) إذ لا قوانين كلية فيها .

---

(١) الفحص التعليمي عند الكندي هو الفحص الرياضي القائم على الاستنباط لأجل بيان ذلك انظر المرجع المتقدم ص ١١٠

(٢) المرجع المتقدم ص ١١١ .

Scanned with ACE Scanner

لقد ورث الكندي المنطق عن ارسطو ، ولكن ماهو الجديد ؟ يجيب الدكتور الأهواني بأن « الجديد في التنسيق ووضع العلم متكاملا » (١) ونحن نزيد بأن هناك أشياء كثيرة اضافها الاسلاميون بصورة عامة ، والكندي بصورة خاصة ، الى المنطق ، فقد كانت كثير من الركائز المهمة مبهمة وغير مبينة عند ارسطو ، خذ اليك قانون التناقض ، فهو عند ارسطو كالمادة الخام حتى انه يشمل الاختلاف الجزئي والتضاد بله الدخول تحت القضاء . أما عند الكندي فقد اكتسب مناعة وظهوراً ، بالوحدات التي اشترطها فى تحققه .

ليس من الحق إذاً ان يتهم الكندي بانه لم يحسن صناعة البرهان ، وانه تجمد في القياس (٢) كما فعل قدامى المؤرخين ، لأن البرهان ما هو إلا « قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقيناً بالذات اضطراراً » (٣) فهل يقصدون من ذلك بأن الكندي لم يعتن بمواد مقدمات القياس ؟

لقد وضح مؤسس الفلسفة الاسلامية فى اكثر من موضع بأن علينا ان نرجع القضايا ، الى أوائلها لنتأكد من صدقها ، قبل المضي في عملية البرهنة بها . لأن كل « مالا ينتهي الى علم أوائله فليس بمعلوم » (٤) حقيقة ، وهذا يدل على انه لا يرتضي البرهان إلا بأوليات العقل البشري التى تكون بينة بذاتها ، ومع ذلك فقد يقوم بالبرهنة على صحتها دفعاً لكابر كما يقول . نعم يمكننا القول بأن الكندي لم يعتبر الاستدلال بغير البرهان اللمي ، لأننا كما يقرر « اسنا نجد

---

(١) الدكتور الأهواني : الفلسفة الاسلامية ص ١١٠ .

(٢) نفس المصدر ١١٤ .

(٣) العلامة المظفر : المنطق ج ٣ ص ٤٣ .

(٤) رسائل الكندي ص ١١٢ .

مطلوباتنا من غير علة » (١) فيجب ان نتأكد من ان الحد الأوسط ليس واسطة في الاثبات وحسب ، بل واسطة أو علة لحصول الأكبر للاصغر . فاذا قلنا : هذه الحديدة ارتفعت حرارتها وكل حديدة ارتفعت حرارتها تتمدد فهذه الحديدة تتمدد . فاننا استدللنا على ثبوت التمدد للحديدة بعلتها وهي ارتفاع الحرارة فلا يمكن ان يخطىء ابداً .

يبقى ان الكندي يختلف عن ارسطو وعن الفلاسفة الاسلاميين الذين جاؤا بعده في هذه الناحية ، بأن المنطق علم وليس فناً ، لأنه « لم ينل الحق بما يستأهل الحق أصدق الناس بجهد طلبه ، ولا أحاط به جميعهم ، بل كل واحد منهم اما لم ينل منه شيئاً أو نال منه شيئاً يسيراً » (٢) فينبغي علينا اذاً أن نعرف المنطق بذاته لا بالنسبة الى شيء آخر ، فلا يصح لنا ان نقول بأنه « آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر » كما هو المشهور . لأن هذا التعريف بالأضافة لازالته لكرامة المنطق وحطه رتبته عن مجال العلوم الى مجال الصناعات والفنون حتى يصيره خادماً لم يعط صورة صادقة عن انية المنطق ، لأنه لوكان المنطق يمنع من يسير عليه من الخطأ لأمكن لرجل واحد ان يظفر بالحق كما يستأهل الحق ، اذا بذل جهده فى مراعاة هذه الآلة ، والكندي يقرر خلاف ذلك . فينبغي إذاً ان نعرف المنطق كما فعله ابن سينا (٣) بأنه « علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات من امور حاصلة في ذهن الانسان الى امور مستحصلة واحوال تلك الأمور » فالمنطق اذن علم يعرف به حركة الفكر الانساني نحو تحصيل المطلوب ، والانتقال قد يكون من امور متصورة فيكسب به تعريفاً وقد يكون

(١) نفس المرجع ص ٩٧ .
(٢) المصدر السابق ص ١٠٢ .
(٣) الرئيس ابن سينا الاشارات والتنبيهات ص ١٧ .

Scanned with ACE Scanner

من امور مصدق بها فيكتسب به حجة ، اذن هو علم ندرس فيه كيف نرتب معلوماتنا العقلية — أولية كانت أو ثانوية — لتنتج لنا معلومات جديدة . وبذلك يسهل علينا تحصيل اكبر ممكن من الحق .

والآن لنورد مثالا يبين لنا طريقة الكندي فى البرهان وليكن على وجوب تعلم الفلسفة التي هي (علم الأشياء بحقائقها) فالذين يحاربون الفلسفة لابد لهم من أن يقولوا بأن اقتناءها واجب أو غير واجب .

فان قالوا ان اقتناءها واجب وجب عليهم طلبها .

وان قالوا ان اقتناءها غير واجب وجب عليهم ان يحضروا علة ذلك وان يعطوا عليه برهانا .

واعطاء البرهان لا يكون إلا بها .

فيجب عليهم والحالة هذه ان يطلبوها .

والكندي فى بعض انواع برهنته يتخذ طريقاً طويلا ، لأنه يعتمد غالباً علم الرياضيات فيأتي بمقدمات كثيرة لكل برهان ، ثم يأخذ فى البرهنة على تلك المقدمات قبل ان يبرهن بها ، دفعاً للمكابر كما يقول . خذ اليك مثلا برهانه على تناهى جرم العالم ، فهو يتركب من اربع مقدمات :

١ — الاعظام المتجانسة التي ليس بعضها أعظم من بعض متساويه . فاذا فرضنا ان جرم أ يساوي جرم ب .

فاذا لم يكن كذلك بأن كان احد الجرمين اكبر من الآخر وليكن أ فانه لا يساوي ب ولكن المفروض ان أ يساوي ب هذا خلف فيجب ان لا يكون أ اكبر من ب ولا ب اكبر من أ وبذلك يثبت أن أ يساوي ب .

٢ — اذا زيد على أحد الأجرام المتساوية عظم مجانس لها صارت غير متساوية .

فاذا فرضنا أن أ يساوي ب .

ثم زدنا العظم ح على أ فلابد أن يكون أ ح اكبر من ب .

المفروض : أن أ يساوي ب و ح عظم مزاد على أ

المطلوب : اثبات ان أ ج اكبر من ب .

البرهان : لو لم يكن أ ج اكبر من ب

لكان أما مساويا له أو اصغر منه .

فان كان مساويا له وجب ان يكون الجزء مساويا للكل لأن ج مجانس ومساو لكل واحد من الجرمين أ ، ب ولكنه مستحيل وان كان اصغر منه وجب أن يكون الجزء ب اكبر من الكل وهو ايضاً لا يمكن .

فينبغي اذاً ان يكون أ اكبر من ب . وهو المطلوب .

٢ — لا يمكن ان يكون عظمان متجانسان لا نهاية لهما أحدهما أقل من الآخر فاذا فرضنا ان أ و ب جرمان متجانسان لا نهاية لهما .

فانه لابد ان يكون كل منهما مساويا للاخر .

فاذا لم يكن كذلك بأن كان أ اقل من ب .

فانه لابد ان يساوي بعضه .

فاذا كان كذلك كان محدوداً من جهة .

ولكن المفروض انه غير متناه . هذا خلف .

فلابد إذاً ان يكون أ يساوي ب وهو المطلوب .

٤ — الاعظام المتجانسة التي كل واحد منها متناه جملتها متناهية .

فاذا كان كل من أ و ب و ج و د اجراماً متناهية .

فان المجموع المكون منها جميعاً لابد ان يكون متناهياً .

لأن هذا المجموع الذي هو عبارة عن أ ب ج د . اذا رفعنا منه جزء

وليكن د فانه يكون اصغر منه حين ما كان د مضافا اليه .

و د في حد ذاته متناه وكذلك بقية الأجزاء حسب الفرض . فاذا ارجعنا له الجزء د المتناهي فانه يكون اعظم منه حينما كان الجزء د مرفوعاً عنه .

وكذلك فانه متناه عند ما كان فاقداً للجزء ولأنه لولم يكن متناه لما كان اصغر منه عندما كان واجداً للجزء د

فيجب ان يكون عندما ارجع اليه (د) قد زاد بمقدار ما اضيف له ، أي بمقدار (د) .

وبذلك ينتج بأن الجرم المكون من أ ب ج د متناه وهو المطلوب .

لدينا الآن اربع مقدمات صادقات بينات بذاتها . وهى :

١ — الاعظام المتجانسة التي ليس بعضها اعظم من بعض متساوية .

٢ — اذا زيد على احد الاعظام المتجانسة المتساوية عظم مجانس لها صارت غير متساوية .

٣ — لا يمكن ان يكون عظمان متجانسان لا نهاية لهما احدهما اقل من الآخر .

٤ — الاعظام المتجانسة التي كل واحد منها متناه جملتها متناهية .

فالبرهنة على تناهي العالم يكون بموجب هذه المقدمات التي قام البرهان على صحتها .

فاذا فرضنا ان العالم غير متناه ، وليكن كذلك .

فانه لا يستحيل ان نفصل منه جزء بالتصور . وذلك الجزء الذي تصورنا فصله لابد ان يكون متناه ولو من جهة واحدة .

وكذلك فانه لا يخل من حالتين :

١ — ان يكون مساويا لما فصل منه .

٢ — ان يكون مساويا لبعضه .

فان كان مساويا لما فصل منه وجب ان يكون الجزء الباقي محدوداً لأنه مجانس للجزء المفصول وليس بأعظم منه فيجب ان يساويه بمقتضى المقدمة الأولى ومساوي المتناهي متناه .

وان كان الجزء المفصول غير مساو للباقي فانه يكون مساويا لبعضه فيكون بعض الجزء الباقي متناهياً ، فاذا اضفنا بقية الابعاض لذلك البعض اصبحت غير مساوية للجزء المفصول لأنه مقتضى المقدمة الثانية .

ومن هذا ينتج بأن كلا من الجزء المفصول والمفصول منه متناهيان لأنهما لو كانا غير متناهيين لما كان أحدهما اكبر من الآخر بمقتضى المقدمة الثالثة . وكذلك فان اللامتناهي لا ينقص اذا فصل منه شيء ، كما لا يزيد اذا اضيف اليه شيء .

ولكن العالم حسب الفرض متكون من مجموع هذين الجزئين المتناهيين ، فيجب ان يكون العالم متناهياً لأن جملة المتناهيات متناهية حسب المقدمة الرابعة ، العالم اذن متناه وهو المطلوب .

ويمضي الكندي بعد ذلك في براهينه الطويلة ليثبت بأن العالم متحرك لأنه لا يمكن ان يوجد الجسم بدون حركة ، ثم يثبت بان كل متحرك حادث إذ الحركة معناها الصيرورة والتغير ، وهكذا ينتهي الى القول بحدوث العالم .

ونحن اذا سايرنا الكندي في تلك البراهين المتعددة التي اقامها لاثبات حدوث العالم تجلى لنا لماذا انزلق ارسطو للقول بقدم العالم .

ذلك لأن ارسطو كان يفصل بين الجسم والزمان بخلاف الكندى الذى لم يعتبر الزمان إلا على انه كمية حركة الجرم في المكان فيتساوق عنده وجود الجسم والحركة والزمان معاً .

ومن ناحية اخرى فان المحرك الأول الذي لا يتحرك عند ارسطو لا يزيد في واقعه عن ان يكون سبباً طبيعياً للعالم لأنه صورة معشوقة للهيولى ومن الواضح ان الصورة لا تكون بدون ذيها . فلا يمكن ان ينعت بأنه ذو ارادة وعقل وغاية .

اما عند الكندى فالأزلي والأبدي واحد هو [الله] وليس المحرك الأول ـ وهو الله ـ صورة ولا جسما بل هو فاطر السموات والارض مبدع الخلق واليه مآب .

وحسبي من هذا الموضوع بما القيت عليه من اضواء باهتة ، وعسى ان يقوم غيري فيوضح لنا منطق الكندي بالتفصيل ، كما ارجو ان تكون ذكرى الكندي باعثة فينا روح التطلع الى حضارتنا الاسلامية ودیننا الحنيف .

كلية الفقه ـ الصف الثالث سليمان المدني

قال الامام علي عليه السلام :

ميدانكم الأول انفسكم ، فان انتصرتم عليها كنتم على غيرها اقدر ، وان خذلتم فيها كنتم على غيرها اعجز فجربوا معها الكفاح اولا .